

الحالات المعروضة يوم 14 جانفي 2017

الحالة: التجنيد القسري

الاسم: محمد بن محمد

مقدم الحالة: سلمى بن محمد أرملة الضحية

تعريف الضحية

ولد محمد بن محمد بتاريخ 1956/02/02، التحق بالجيش الوطني سنة 1977 أين تدرّج بمختلف الرتب العسكرية الى ان تحصل على رتبة وكيل وذلك بعد القيام بعدد التريصات بالخارج، عرف بالتزامه المهني وانضباطه وحسن سيرته طيلة فترة خدمته بالجيش الوطني التي انتهت سنة 1989.

السياق

متّلت سنة 1989 بداية الحملة التي شنتها نظام بن علي على المؤسسة العسكرية من خلال السعي الى تطهيرها من كلّ من يشتبه في ارتباطه بحركة النهضة وذلك على خلفيّة ابداء بعض مظاهر الالتزام الديني، فكان العزل من المؤسسة يتم على أساس الشبهة وحتى إذا اثبتت التحقيقات والأبحاث المجراة عكس ذلك فقد كان يتم مساومة الضحايا إما الاستقالة او تلفيق تهم وإثارة تتبعات قضائية. وفي هذا السياق وقع عزل الضحية من الجيش الوطني لتبدأ مرحلة من الانتهاكات طالته ولم يتوقف أثرها عليه بل تجاوزه ليشمل زوجته قبل وبعد وفاته.

الوقائع

تقدم الضحية سنة 1989 بطلب الى وزارة الدفاع قصد الحصول على رخصة في الزواج من ابنة عمّه (سلمى بن محمد) التي كانت محجّبة، إلا أنّ الإدارة رفضت ذلك، وفي مقابل هذا الرفض تمسك الضحية بالارتباط بها مما انجر عنه عقوبات منه نقلته من ثكنة قبلي إلى ثكنة قابس ومنها الى ثكنة بنزرت.

في السنة نفسها تمكّن الضحية من الحصول على شهادة البكالوريا بعد انقطاع طويل عن الدراسة، وفي شهر اوت تمّ استدعاؤه الى وزارة الدفاع الوطني أين خضع للبحث حول علاقته بحركة النهضة قبل ان تسلّمه الى وزارة الداخلية لإدارة سلامة امن الدولة التي حجزته لعدّة الأيام تعرّض خلالها للتعذيب المستمرّ والبحث المطول حول نفس الموضوع وجهت له اتهامات خطيرة وصلت حتى اتهامه بالخيانة العظمى.

في أواخر سنة 1989 قام الضحية بالترسيم بالمعهد الأعلى للتقنية بنابل حيث استأنف دراسته وانخرط في النشاط الثقافي والنقابي من خلال الانتماء الى الاتحاد العام التونسي للطلبة ومتابعة الأنشطة والاجتماعات التي يعقدها بالجزء الجامعي.

في الليلة الفاصلة بين 19 و20 فيفري سنة 1990 قامت قوات الامن باقتحام الحي الجامعي بنابل مستعملة الغاز المسيل للدموع واجبار كل الطلبة على التجمّع بالساحة وتولّت المناداة على أسماء معيّنة من الطلبة في قوائم أعدت سلفا شملت كلّ المنتمين الى الاتحاد العام التونسي للطلبة او القريبين منه. على إثر ذلك اقتيد الضحية مع زملاءه الى مقرّ فرقة الأنياب بنابل قبل نقلهم الى مركز التجنيد في سوسة ومنه الى قبلي ومنها الى قرعة بوقليجة-قصر غيلان دوز.

منذ حلوله بالثكنة تعرّض محمد للهرسة المعنوية وللتعذيب العلني من خلال اصعاده على منصّة أعدت للغرض يتمّ بعدها تجميع كلّ الطلبة المجنّدين والبدء في حصص التعذيب باستعمال الفلقة والضرب على الرأس. تواصلت معاناة الضحية

قراية ثلاثة أشهر تم بعدها اخلاء سبيله بعد ضغوطات مارستها مجموعة من المنظمات الحقوقية مستندة على تدهور حالته الصحية وعلى تجنيده السابق (إذ كان جنديا) كما أنه طالب متمتع قانونا بحق التأجيل من الخدمة العسكرية.

عند عودته الى الحياة المدنية كانت حالته الصحية حرجة جدا من فقدان جزئي للذاكرة وضعف وفقدان البصر وانعدام الشعور بالوقت وعدم القدرة على الحركة وعلى تلبية حاجياته الخاصة... فعرض على عديد الأطباء حتى انتهى الى مستشفى صفاقس الذي ضل فيه الى ان فارق الحياة أواخر سنة 1990.

النتائج

امتدت معاناة الضحية لتشمل زوجته بعد وفاته لتمكن من مواصلة دراستها في المعاهد العمومية وحتى الخاصة لولا تشيبتها بهذا الحق وتهديدها بالتشكي مما أجبر أحد المعاهد الخاصة على قبولها، لكن هذا لم يتواصل كثيرا حيث تم طردها سنة 1995 على خلفية تمسكها بارتداء الحجاب.

في نفس السنة تمكنت زوجة الضحية من الحصول على شهادة إضافية في مادة التطريز مما مكنها من الالتحاق سنة 1997 بمدرسة خياطة بمنطقة "زعران" اين باشرت مهمة تدريس الفتيات، لكن هذا الامر لم يتواصل كثيرا حيث تم بحثها أمنيا حول صلتها بحركة النهضة وطردها من المدرسة.

تواصل منع زوجة الضحية والتصديق عليها في الحصول على عمل تعيل به ابنها الصغير من خلال الضغط على المشغلين.